

التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية

محمد سليمان الزاوي

باحث سياسي

ملخص

تعد الأزمة الليبية أزمة متعددة الطبقات ومتعددة لطاقها الجغرافي المحدود في الإقليم؛ حيث إنها أزمة حكم تتداخل فيها الصراعات القبلية مع الميليشيات المسلحة مع قادة جيش النظام السابق وقبائله، بالإضافة إلى تقاطعها مع منطقة الساحل الإفريقي التي تموج بمسلحين من مختلف الأعراق والجنسيات تتصل بدول مالي وتشاد والنيجر، كما أن ليبيا دولة مفككة من الناحية الجغرافية تشتمل على ثلاثة أقاليم، وبرز النفط كأحد محفزات عدم الاستقرار بعد الخلاف على كيفية توزيع مخصصاته على أبناء البلاد كافة، مما يجعل الأزمة الليبية أزمة متعددة لطاقها لتصل إلى دول الجوار، وعلى رأسها مصر والجزائر ودول شمال المتوسط الأوروبية.

وبسبب موقعها الجغرافي ونفطها وقربها من أوروبا، وقربها كذلك من مصادر اليورانيوم الإفريقي الذي تعتمد عليه فرنسا في تشغيل محطاتها النووية، فإن الدور الأوروبي برز واضحاً في الإطاحة بنظام القذافي، بتدخل عسكري من حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة فرنسية، وهو ما أفرز حالة من الفوضى وانتشار مختلف أنواع الأسلحة عقب الإطاحة بنظام القذافي؛ سواء تلك الأسلحة القادمة من الناتو، أو من الأسلحة التي نهبها المسلحون من مخازن القذافي التي كانت مملوكة للدولة الليبية.

وسنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى المحاور المهمة المتعلقة بالطبيعة الجغرافية للدولة الليبية وأثرها في الإقليم؛ وتأثير القبلية والميليشيات المسلحة في تفكيك الدولة؛ وتحديات بناء الدولة في ليبيا وتداعياته على محيطها الإقليمي.

المحور الأول: هشاشة الوضع

الداخلي وأثره في الإقليم

تلعب جغرافيا الدولة الليبية دوراً كبيراً في الأزمة الراهنة؛ حيث ظلت أقاليمها الثلاثة: برقة وفزان وطرابلس، شبه منفصلة

جغرافياً، وتفصلها الصحراء المترامية الأطراف، وقد ظلت مقسمة إلى تلك الأقاليم الثلاثة في الفترة ما بين 1951 و1964، قبل أن يأتي القذافي إلى الحكم عام 1969 وييسط سيطرته العسكرية على أنحاء البلاد كافة، فصارت تعيش تحت تلك الأجواء السلطوية

رؤية تركية

2014 - 11

36 - 23



حصّة إضافية، نسبتها 15%، إذ يضم 80% من نفط ليبيا، ومعظم الموانئ يقع ضمن نطاقه الجغرافي⁽²⁾، مما أدى إلى تهديد رئيس الحكومة الليبية آنذاك علي زيدان بقصف الناقلات التي تحمل النفط الليبي بدون إذن الحكومة المركزية⁽³⁾.

وبالنظر إلى جغرافيا الدولة الليبية نجدها دولة مترامية الأطراف بدون رابط طبيعي يربط بين أركانها كما يفعل نهر النيل في الدولة المصرية، الذي أدى إلى تمحور كياناتها حول الدلتا ومجرى النيل وشكل ما يمكن تسميته بالقلب الصلب للدولة المصرية، فالصحراء تبتلع الدولة الليبية وتتعداها إلى ما وراء حدودها المصطنعة التي رسمها الاحتلال، ولا يوجد لحدودها أي معالم جغرافية حقيقية، وهذا يجعل صحراءها ممتدة إلى تونس والجزائر والنيجر وتشاد ومصر والسودان. وبعد انهيار الحكم

طوال عهده حتى سقوطه في 2011، حيث دخلت ليبيا في مرحلة جديدة انهارت فيها مظلة الدولة الوطنية التي أسست على دعائم هشة في ظل القذافي، ليتصاعد بعده أدوار الميليشيات المسلحة، الإسلامية منها والقبلية، ويبرز دور النفط جلياً في إعطاء أفضلية لبعض الأقاليم على الأخرى، وتعزيز طلبات الانفصال للتمتع بالعوائد النفطية في تلك الدولة الصغيرة نسبياً من حيث عدد السكان (حوالي 6 ملايين نسمة)⁽¹⁾.

وقد عزز ذلك إعلان إقليم برقة تصديره للنفط بصورة أحادية، حيث صرح رئيس المكتب التنفيذي لإقليم برقة عبد ربه البرعصي، في كلمته خلال الاحتفال بتصدير النفط من ميناء السدرة: «سيتم تقسيم النفط وفقاً لقانون رقم 79 لعام 1958، الذي عطل عقب وصول معمر القذافي للسلطة عام 1969، ويعطي هذا القانون إقليم برقة

إلى الدولة، وكثيراً ما كان يتم الاستعانة بالقبيلة ونفوذها في مواجهة الدولة من أجل نيل مصالح شخصية وفتوية لبعض القبائل الكبرى، مثل قبيلة ورفلة التي تشكل حوالي مليون فرد، وهو ما يمثل سدس الشعب الليبي تقريباً⁽⁶⁾.

ومع انهيار السلطة المركزية في البلاد في أعقاب الثورة الليبية 2011، وتفكك المظلة الجامعة للبلاد- عانت ليبيا كثيراً في مسارها نحو بناء مؤسسات الدولة ودستورها، وتعثرت العملية السياسية، وتعرضت إلى انتكاسات متعددة، وعدم الاعتراف بشرعية المجلس الوطني الانتقالي في البلاد، كما تعرض إنتاج النفط وتصديره-والذي يعد

السلطوي لمعمر القذافي عادت ليبيا مرة ثانية إلى حالتها الأولى؛ أي على شكل تجمعات من القبائل تتمتع ببعض السلطات المحلية، لا يجمعها نظام بل حكومة مركزية في طرابلس ضعيفة وبعيدة عن المناطق القبلية وتفاعلاتها الداخلية⁽⁴⁾.

وعودة القبيلة وانهيار قبضة السلطة المركزية في البلاد يمثلان تحديات جمة للمنطقة، حيث تتشكل البلاد الآن من مجموعة متنوعة من النقاط التي تمثل ميليشيات قبلية وإسلامية، ومجموعات إجرامية ومرترقة وشبكات مهربين- بمسارات تمتد حتى آلاف الأميال من المغرب، وعبر منطقة الساحل، وحتى مصر وما وراءها، وهو ما يشجع على الممارسات غير القانونية كافة؛ من تهريب سلاح ومخدرات وبنفط، مما يسهم بصورة كبيرة في عدم استقرار البلاد، ويهدد سيطرة أي حكومة مركزية على الداخل، وعلى حدودها وموانئها ومطاراتها أيضاً.

ولذلك فإن كل تلك المعطيات الجغرافية والأمنية جعلت من القبائل الليبية تعيد تمحورها حول ذاتها، وعززت الفراغات الأمنية الممتدة روابطها القبلية، وتعود القبيلة كأهم عنوان لتلك الحقبة في ليبيا بعد أن عززها نظام القذافي بتركيبته المحلية غير المترابطة مركزياً، وحكم طوال عهده بصورة أشبه بشيخ القبيلة الذي ينال الولاء من كبريات القبائل في البلاد عن طريق تقريبيهم في مراكز صنع القرار، وجعلهم أعمدة للجيش الليبي وحكومته خلال عهده الذي تخطى الأربعة عقود⁽⁵⁾، وهو ما أدى أيضاً إلى غياب الهوية الوطنية الجامعة للدولة الليبية، وظل الانتماء للقبيلة أعلى من الانتماء

عودة القبيلة وانهيار قبضة السلطة المركزية في البلاد يمثلان تحديات جمة للمنطقة، حيث تتشكل البلاد الآن من مجموعة متنوعة من النقاط التي تمثل ميليشيات قبلية وإسلامية، ومجموعات إجرامية ومرترقة وشبكات مهربين

عصب الحياة للاقتصاد الليبي- إلى التوقف عدة مرات مع سيطرة المسلحين على الآبار النفطية ومصافي النفط في البلاد⁽⁷⁾.

كما أن الميليشيات عالية التسليح التي تعمل بأمن كامل من العقاب، وتعدّ فوق سلطة الدولة والحكومة المركزية في البلاد تمثل كذلك تحدياً كبيراً للدول الجوار ولاسيما مصر، والتي تعاني هي الأخرى من مشكلات داخلية، وتخشى من تصدير السلاح الليبي إلى الداخل المصري، وتخشى

من فرنسا أم الولايات المتحدة، فالجغرافيا الليبية توفر للمليشيات المسلحة بيئة خصبة للعمل والاختباء والتدريب من أجل شن هجمات على الأهداف الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية لعدة دول في المنطقة، وتهديد مصالح الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا التي لديها شركات عاملة في مجال استخراج اليورانيوم في النيجر، والذي يعدّ خطاً أحمر للسياسة الفرنسية⁽⁸⁾.

وفي يناير 2013 تعرض حقل عين أميناس الجزائري للغاز الطبيعي ومحطة معالجته في المنطقة بالقرب من الحدود الليبية إلى هجمات مسلحة، كما واجهت النيجر هجمات مشابهة في مايو 2013 بالقرب من "أرليت" التي تعدّ من أهم مناطق إنتاج اليورانيوم في المنطقة، وتقع بالقرب من الحدود الليبية أيضاً، وتعد مصدراً اقتصادياً أساسياً لشركة توفير الطاقة النووية الفرنسية "أريفا"، كما أن موقع ليبيا مضافاً إليه انتشار السلاح في أعقاب الثورة الليبية، أعطى لتجار السلاح كلاً من: البضاعة التي يتاجرون بها، والبيئة الآمنة لنقل الأسلحة من الداخل الليبي إلى مختلف دول الجوار⁽⁹⁾.

المحور الثاني: أثر القبلية والمليشيات

في تفكيك مظلة الدولة الليبية

تحمل الدولة الليبية إرثاً قديماً من ترسيخ القبليّة على أنّه أحد أهم دعائم نظام الحكم في عهد القذافي الذي عمل على تقسيم البلاد مناطقياً بنظام حكم محلي عزز القبليّة، كما عمل على صنع دوائر من حوله، وكانت الدائرة الضيقة الأساسية والمقرّبة منه هي قبيلة القذافة الصغيرة، كما عمل على إضعاف الجيش النظامي ليحول دون تحوّل

كذلك من تصدير "عسكرة" الصراع السياسي في البلاد وتحوّله إلى صورة مشابهة إلى الحالة الليبية، حيث أصبحت ليبيا ملاذاً آمناً للعديد من المليشيات المسلحة الإسلامية منها والقبلية، بل أدى انهيار نظام القذافي إلى صعود مليشيات من الطوارق استفادت من نهب مخازن السلاح الليبية وعززت من

تحمل الدولة الليبية إرثاً قديماً من ترسيخ القبليّة على أنّه أحد أهم دعائم نظام الحكم في عهد القذافي الذي عمل على تقسيم البلاد مناطقياً بنظام حكم محلي عزز القبليّة، كما عمل على صنع دوائر من حوله

نفوذها، وانتقلوا من جنوب ليبيا لينضموا إلى قبائل شمال مالي، وقاموا بثورة في شمال البلاد تزامنت مع انقلاب عسكري في باماكو، وأوشك الطوارق السيطرة على البلاد حتى تدخلت فرنسا رسمياً، وسيطرت على المطارات ودفعت الطوارق إلى شمال البلاد .

كما أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي نشط في المناطق الجنوبية من ليبيا، وامتداداً حتى منطقة الساحل الإفريقي، وتواصل مع الجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى هناك في العمق الإفريقي، مثل بوكو حرام، وكذلك مع الطوارق وحركة تحرير أزواد، وأصبحت عملية تجنيد المسلحين تتم من الجنوب الليبي الذي أصبح بمثابة الملاذ الآمن للجماعات المسلحة هروباً من الجيوش المحلية في الدول المجاورة، وكذلك التدخلات الأجنبية سواء

المهريين والمليشيات، كما تحاول الدولة المصرية هي الأخرى منع المليشيات المسلحة من إيجاد موطئ قدم بالقرب من حدودها لعدم تصدير العنف إلى الداخل المصري، بالإضافة إلى تصدير السلاح والذخيرة لاستخدامها ضد الأهداف المدنية والعسكرية داخل البلاد في أعقاب الانشقاق المجتمعي الحادث في مصر عقب إطاحة الجيش بحكم د. محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013⁽¹²⁾.

وهذا ما دعا الدولة المصرية إلى دعم تحركات العقيد المتقاعد خليفة حفتر الذي يستهدف الإسلاميين في ليبيا، وشن عملية "كرامة ليبيا" فيما تتقاطع أهدافه مع أهداف الدولة المصرية التي تحشى من اختراق المليشيات الإسلامية لحدودها الغربية، لذلك فإن خليفة حفتر أصبح أحد "أمراء الحرب" على الساحة الليبية ضمن أمراء آخرين كثيرين، فيما انضمت إليه قوات من الداخلية والدفاع الجوي، إلا أن قوات أخرى من الجيش الليبي رفضت الانضمام إليه، وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان في الجيش الليبي عبدالسلام الصالحين، الذي يدعم المؤتمر الوطني واستمرار المرحلة الانتقالية بصورتها السياسية، ويرى على أنه متحالف مع مليشيات تابعة للإخوان وجماعات إسلامية أخرى⁽¹³⁾.

كما أن الطبيعة القبلية للدولة الليبية تضفي عليها خاصية عدم الاستقرار، وتفضيل التنقل والارتحال والتي هي صفة عامة في البداوة، كما أن الشخصية القبلية تجعلها متمحورة حول ذاتها وتتمتع بالبراغماتية فيما يتعلق بتقسيم الثروات، الأمر الذي يجعل القبائل دائماً ما بين مؤيد ومعارض بحسب

إلى قوة منافسة له، بالإضافة إلى اعتماده على وحدات أمنية خاصة من المرتزقة الأفارقة التي تدين له بالولاء، كما أن الإستراتيجية القبلية للقذافي قامت على مبدأ فرّق تسد، ولجأ إلى شراء ولاءات زعماء قبائل بارزين⁽¹⁰⁾.

فقد ظلت الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي تعاني فراغاً دستورياً وقانونياً وحزبياً ونقابياً وتشريعياً وسياسياً حقيقياً، تمكنت القبائل من ملئه وشغله طوال تلك الفترة، ففي ظل غياب القانون والدستور قامت القبائل بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير أوجه الحياة كافة، فيما عرف بـ"دربة أولاد علي"، أو بالأحرى "شريعة الصحراء"، وهذا العرف أو "الدربة" أصبح بمثابة قانون للعقوبات مستند اسمياً وجزئياً إلى الشريعة الإسلامية، ويتكون من 67 مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة والقبائل عامة، وأنواع الاعتداءات والعقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها، والتزمت به جميع القبائل التي تدور في فلك أولاد علي، وأصبحت "الدربة" صمام الأمان والأمان بين أبناء القبائل في المنطقة المذكورة، تقضي بينهم في كل مشكلاتهم وأحوالهم المدنية والشخصية من جنح إلى جناياات⁽¹¹⁾.

كما أن الطبيعة الجغرافية للبلاد سمحت بازدهار مليشيات إسلامية مسلحة، مثل جماعة أنصار الإسلام التي يرأسها إباد التونسي، بالإضافة إلى شبكة القاعدة في المغرب الإسلامي، وشبكة محمد جمال ومختار بلمختار، مما دفع دول الجوار، مثل الجزائر والنيجر وتشاد إلى تعزيز الدوريات الأمنية في المناطق الحدودية مع ليبيا، واشتبكت تلك القوات عدة مرات مع مجموعات متنوعة من



القيود، وتنحو بالطبيعة تجاه فوضى السلاح وانتشاره، وترفض أيضاً بالطبيعة تقنينه، كما أن القبيلة دائماً تعارض الانصهار في بنية المجتمع الشاملة تحت مظلة الدولة الوطنية الحديثة⁽¹⁵⁾.

وبالإضافة إلى المليشيات والقبيلية في الدولة الليبية هناك الأعراق المختلفة، مثل الأمازيغ والتبو والطوارق، الذين يشكلون هم أيضاً نوعاً من النزوع الجهوي والنزوع القبلي اللذين أصبحا عنوان المرحلة وجزءاً من الانتماء والهوية الليبية، فالجهوية بناء على التقسيمات الأساسية لأقاليم الدولة الليبية جعلت البعض يتحدث عن هويته "البرقوية" على سبيل المثال، انتماء لإقليم برقة، وهو ما أصبح جزءاً من طبيعة الخارطة الاجتماعية الليبية الجديدة. والأمازيغ مكون موجود ومنتشر في مناطق الجبل الغربي وغدامس،

المكاسب الآنية قصيرة الأمد بدون النظر إلى مصلحة الدولة ككل ومظلتها الجامعة، كما أن القبيلية تتسم بطابع الثأرية، وهذا يطيل أمد الصراعات؛ فسقوط قتلى من القبيلة لا يمر مرور الكرام، بل يصبح مسألة ثأر قبلي طويل الأمد، كما أن القبيلية تتسم بالمحاولة الدائمة للسيطرة على السلطة والثروة لتضمن القوة وبناء شبكة الولاءات والتحالفات، وهو ما كانت تتسم به فترة القذافي من محاولة سيطرة القبائل على أجهزة بعينها في الدولة، والاستفادة من الثروة والسلطة لتوسيع قدرة القبيلة ولو على حساب الدولة، كما أن الثارات القبيلية لا تزال مشتعلة بسبب انحياز بعض القبائل مع أو ضد نظام القذافي إبان الثورة الليبية عام 2011⁽¹⁴⁾، كما أن القبيلية تعدّ دائماً سلطة فوق الدولة وفوق القانون، وهذا يجعلها تفرط في التخلص من

تنتشر خريطة القبائل الليبية من الشرق إلى الغرب الليبي، ووقد تأسست منذ القدم، وترسخت منذ سبعينيات القرن الماضي، وأصبحت متداخلة بشكل قوي مع جسم الدولة الليبية؛ سواء على المستوى الشعبي أو التسليحي

احتفظت القبائل لفترة طويلة بحياتها البدوية الصرفة تقريباً⁽¹⁷⁾.

ومن القبائل المشهورة التي تُعرف في مصراتة وما حولها بـ«الأهالي» أولاد المحجوب، وأولاد بعيو وزمورة، والكوافي، والدبابسة والزواوية والصوالح والجرشة. أما قبائل الكوارغلية، فتجمع في داخلها الكثير من القبائل الأخرى التي تعود لأصول عربية مختلفة، ويقول بعض المؤرخين إن عدد القبائل المنضوية تحت «الكوارغلية» يصل إلى نحو خمس عشرة قبيلة، أما منطقة البطنان وباقي برقة فتتركز فيها قبيلة العواقر. وكانت لعدد من شخصياتها مواقف في الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي، وكذا كانت لعدد من أبنائها منعطفات شهيرة مبدئية أثرت في الحياة السياسية سواء أيام النظام الملكي السابق على حكم القذافي أم خلال فترة حكم القذافي نفسه، وتولى بعض منهم مواقع قيادية في الدولة الليبية خلال السنوات الأربعين الأخيرة، منها مواقع وزارية. ومن زعماء العواقر التاريخيين الشيخ عبد الحميد العيار، الذي كان رئيساً لمجلس الشيوخ في عهد الملك بليسا، وعبد الوئيس العيار الذي اتهم بتدبير انقلاب عسكري ضد الملك.

وكذلك الطوارق لهم حضور سياسي قوي في الجنوب. أما قبائل التبو فموجودون بقوة وقد شاركوا في الثورة في الجنوب وأصبحوا جزءاً من المشهد السياسي والاجتماعي، بل أصبحوا ينسقون بعض مواقفهم مع الأمازيغ. وقد طرح هذا المكون بشكل خاص قضية الفيدرالية، والملاحظ أنه داخل هذا المكون العام يوجد لبيرون وأمازيغ وإسلاميون⁽¹⁶⁾.

وتنتشر خريطة القبائل الليبية من الشرق إلى الغرب الليبي، والتي تأسست منذ القدم وترسخت منذ سبعينيات القرن الماضي، وأصبحت متداخلة بشكل قوي مع جسم الدولة الليبية؛ سواء على المستوى الشعبي أو التسليحي، أي من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية واللجان الثورية والأمنية التي رسخها القذافي في البلاد - ومن قبائل إقليم برقة في المشرق الليبي، خاصة في درنة وبنغازي، فأغلبها ينتمي للقبائل التي اتخذت اسمها من منطقة مصراتة، وتوصف هذه القبائل بكثرة العدد واعتزاز أبنائها بنسبهم العربي، وبسبب تركيز الكثير من القبائل في منطقة مصراتة، أصبح الكثير من القبائل تكتفي في تسميتها باسم قبائل مصراتة، ومن أشهر القبائل في منطقة برقة التي تضم غالبية مدن المشرق الليبي هناك الكراغلة والتواجير والرملة. لكن مصراتة نفسها قسمت، طوال القرون الخمسة الماضية، سكانها وسكان المدن القريبة منها إلى من ينتمي إلى القبائل الصرفة، ومن ينتمي إلى من أصبح يطلق عليهم في الوقت الحالي الأهالي. وفي حين عرف عن «الأهالي» العيش داخل المدن،

كل المؤشرات تفيد بأن مستقبل ليبيا يعتمد الآن على القبلية والجهوية، ومدى رغبة الأطراف النافذة في هذين العنصرين في التمسك بوحدة الدولة الليبية التي تواجه خطر التقسيم، في ظل انتشار فوضى السلاح والمليشيات المسلحة وتفكك الجيش الوطني وانحياز قاداته إلى ولايات مختلفة،

المنتصر والسني، وعائلة القاضي، والبشتي، وغيرها⁽¹⁸⁾.

المحور الثالث: تحديات بناء الدولة في ليبيا وتداعياته على محيطها الإقليمي

كل المؤشرات تفيد بأن مستقبل ليبيا يعتمد الآن على القبلية والجهوية، ومدى رغبة الأطراف النافذة في هذين العنصرين في التمسك بوحدة الدولة الليبية التي تواجه خطر التقسيم، في ظل انتشار فوضى السلاح والمليشيات المسلحة وتفكك الجيش الوطني وانحياز قاداته إلى ولايات مختلفة، وهو ما يرسم مستقبلاً قائماً على طريق بناء الدولة الوطنية، ولاسيما مع استهداف الآبار النفطية والموانئ والمطارات، وهو ما يهدد الحياة في البلاد بالشلل التام. فالمعارك حول مطار طرابلس وتدمير الطائرات التجارية كلياً أو جزئياً، والاقْتتال بين ثوار الزنتان وثور مصراتة أدى إلى توقف الحركة بالمطار تماماً وهروب العاملين فيه، وكذلك هروب الموظفين الأجانب من البلاد عن طريق الفرار غرباً إلى تونس والجزائر لمغادرة البلاد، وأدت تلك المواجهات إلى إحداث أضرار مادية كبيرة بالطائرات والمرافق بعد استهدافها

وفي طبرق وما حولها وحتى نواحي منطقة بنينة، والقرب من بنغازي، تنتشر قبائل أخرى منها العبيدات، التي تتكون من نحو خمس عشرة عشيرة، وتعد من أقوى قبائل برقة بليبيا. وكذلك تنتشر في هذا الإقليم قبيلة المسامير، التي ينتمي إليها الكثير من المجاهدين الذين شاركوا في مقاومة الاستعمار، على الرغم مما يشتهر به أبناء هذه القبيلة من التدين الفطري والتقوى، ومنهم المجاهد محمد سعيد المسامري، الذي اشترك في معارك ضد الاحتلال الإيطالي لليبيا، حين هبت القبيلة لنجدة أهل بنغازي وأجدابيا من ضيم الاحتلال في النصف الأول من القرن الماضي. أما قبيلة المجابرة، فتركز في مناطق جنوب غربي طرابلس قرب منطقة الجبل الغربي، وينتمي إليها أبو بكر يونس جابر، وزير الدفاع الليبي لفترة طويلة، ويكثر أبناءها في مناطق جالو، وما حولها بالقرب من حدود إقليم طرابلس، لكن يقيم عدد من مشايخ هذه القبيلة في بنغازي كالعشيرة التي ينتمي إليها يونس، وكذا ينتمي إليها عدد من المجاهدين ضد الطليان، ومنهم محمد الحاج المبروك وسعيد الكيلاني ومحمد منصور صالح.

وبالاتجاه غرباً من مدينة أجدابيا في الطريق إلى العاصمة طرابلس، توجد قبيلة فرجان، التي ينتشر عدد من أبنائها في الكثير من المدن الغربية والشرقية في ليبيا، منها سرت وزليتن وطرابلس. أما قبائل زوية وورفلة والمقارحة فتركز في منطقة فزان ومناطق جنوب وشرق وغرب طرابلس، تأتي بعدها قبيلة مسلاتة، ثم بعض قبائل طرابلس التي ينتمي أغلبها إلى قبائل مصراتة، مثل عائلة

مقاتلوها اشتباكات مع ميليشيات منافسة للسيطرة على المطار الرئيس في طرابلس⁽²¹⁾. كما نقلت شركة "توتال" النفطية الفرنسية جميع عاملها الأجانب في طرابلس إلى خارج ليبيا في أعقاب القتال العنيف الذي وقع في مطار طرابلس، وكانت الشركة ذاتها قد نقلت بعض موظفيها الأجانب إلى مالطا منذ عام 2013 بسبب تجدد الاشتباكات في البلاد، ومعظم الحقول النفطية تقع قبالة السواحل الليبية إلا أن الفوضى الأمنية تهدد الإنتاج النفطي بصورة خطيرة.

كما ذكر متحدث باسم المؤسسة الوطنية للنفط الليبية أن محتجين أغلقوا ميناء البريقة النفطي في شرق البلاد، وقال المتحدث محمد الحراري: إن شركة سرت للنفط التي تديرها الدولة ستضطر لوقف إنتاج 43 ألف برميل يوميًا من حقل البريقة إذا استمر احتجاج حرس منشآت النفط من دون الإفصاح عن المزيد من التفاصيل عن الإطار الزمني، ومن قبل أغلق حقل الشراة ويبلغ إنتاجه 340 ألف برميل يوميًا في جنوب غرب البلاد، كما تعطل العمل في ميناء رأس لانوف والسدرة اللذين سيطر عليهما مسلحون لفترة طويلة⁽²³⁾.

لذلك فإن مقومات الدولة الليبية الأساسية تتعرض لخطر التقويض في ظل غياب الحكومة المركزية القوية والجيش الموحد، وهما المقومان الأساسيان لبناء الدولة، ويظل الشأن الأمني أحد أبرز التحديات الظاهرة للعيان؛ ذلك أن هناك عدم وجود مؤسسات أمنية، نظرًا لانسحاب الشرطة الليبية من المشهد العام؛ لكونها جزءًا من النظام السابق، ورفض شباب الثورة بقاء

بقذائف الهاون، مطار طرابلس الذي تعرض لقصف دمّر 90% من الطائرات الرابضة هناك. وأوضح المتحدث باسم الحكومة أحمد الأمين -في بيان- أن إصلاح هذه الطائرات يحتاج إلى أشهر ومئات الملايين، مشيرًا إلى أن القصف دمّر أيضًا خزانات وشاحنات الوقود ومبنى الجمارك والمباني التابعة للصيانة⁽¹⁹⁾.

وذلك الصراع بين ثوار الزنتان ومصراتة هو جزء من الصراع الأكبر الذي يدور حاليًا في البلاد بين الكتائب الإسلامية والكتائب الموالية للنظام السابق، والتي أعلنت دعمها الآن لخليفة حفتر، مثل ثوار الزنتان الذين ظلوا مسيطرين على مطار طرابلس منذ الإطاحة بنظام القذافي عام 2011، فيما هرعت أيضًا قوات "درع ليبيا" المحسوبة على الإسلاميين للدخول في تلك المعارك، وهي من قبائل مصراتة شمال غرب البلاد، بينما أعلنت ميليشيات أخرى وقوفها مع حفتر، بينها القاعدة الجوية في طبرق، ومقاتلون يسيطرون على منشآت نفطية وقوات الصاعقة الخاصة في بنغازي⁽²⁰⁾.

كما أدت الفوضى الأمنية في البلاد إلى انخفاض الإنتاج النفطي للدولة الليبية، فقد صرح المتحدث باسم المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، محمد الحراري: "أن إنتاج حقل (الفيل) النفطي تراجع بسبب مشكلات أمنية في العاصمة طرابلس، وأن المشكلات الأمنية في طرابلس أثرت في الحقل وخفضت الإنتاج بشكل طفيف"، وحقل الفيل تقوم بتشغيله المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني الإيطالية، ويحميه حراس أمن من منطقة الزنتان، في شمال غرب ليبيا، التي يخوض



منابع الإسلاميين، والتحذير من النماذج الإقليمية المعتمدة على الفكرة الإسلامية سواء في سوريا أم في ليبيا، ولذلك عملت الدولة المصرية بعد الثالث من يوليو 2013 على العمل على عدم انتقال الصراع المسلح إلى داخل أراضيها، واتخذ العقيد المتقاعد خليفة حفتر من حركة السيبي نموذجاً له، وحدث تقارب بين وجهتي النظر الداعية إلى القضاء على الإسلاميين، وكان ذلك بالتنسيق أيضاً مع الدولة الجزائرية التي تحشى هي الأخرى من انتقال التدايعات الداخلية من ليبيا إلى داخل أراضيها، وذلك في حضور وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان⁽²⁵⁾.

وقد رشحت أبناء عن عقد اجتماعات في مصر لكل من حفتر ومحمود جبريل رئيس

جميع عناصر الأمن والشرطة في وظائفهم؛ نظراً لانعدام ثقة الشباب بهؤلاء، وما زال انعدام الثقة مستمراً بين مؤسستي الشرطة والجيش وبين الثوار؛ فالثوار لا يريدونهم، ولهذا تعطلت المؤسسة الأمنية، وفي غيابها تكرر انعدام الأمن وغابت الدولة، وهو أمر يضيف بظلاله على المستقبل الليبي، كما أصبحت بعض الجهات المسلحة تقوم بأدوار أمنية مع أنها ليست جزءاً من الدولة ولا شرطة رسمية، ولم تجد الدولة بُدّاً من التعاون معهم والاعتماد عليهم في بعض المهام الأمنية وهم من جانبهم يبتزون الدولة⁽²⁴⁾.

أما الأدوار الخارجية في الأزمة الليبية فهي تتراوح ما بين الدور المصري الذي عمل بعد الإطاحة بنظام د. مرسي في مصر على تخفيف

على الرغم من أن خطاب حفتر المعادي للإسلاميين اكتسب قبولاً بين بعض الميليشيات (بعد عملية «كرامة ليبيا، التي قادها)، إلا أن نتائجه كانت مخيبة للأمل، مما ساعد على اتساع رقعة الانقسامات في ليبيا

منها تطوير علاقات أوثق مع تونس، والتعاون مع ميليشيات داخل ليبيا، وعناصر قبلية على الجانب الليبي من الحدود للمساعدة في إبطاء تدفق المتشددين نحو ليبيا. وبالمثل، حافظت المؤسسة العسكرية المصرية على علاقات طيبة مع القبائل المتداخلة على الحدود بين ليبيا ومصر، وذلك من أجل السيطرة، على نحو أفضل، على تدفق الأشخاص والأسلحة بين البلدين، وقد دعمت بعض هذه المجموعات حفتر، لكن ليس جميعها، ومن ثم فإن كلاً من الجزائر والقاهرة قد يغامران في إفساد علاقتهما مع بعض الميليشيات الليبية القوية، إن هما قدما المساعدات لحفتر في وقت مبكر جداً، وأخفقت حملته في تحقيق مراميها⁽²⁸⁾.

خاتمة:

تظل الدولة الليبية بمثابة أزمة متراكبة الطبقات بتداعيات إقليمية قد تمتد إلى جميع دول جوارها سواء العربي أم جنوب الصحراء، بتهديد الأمن الإقليمي والأمن الداخلي للدول المجاورة، وكذلك بتهديد مصادر الطاقة واليورانيوم في دول النيجر وتشاد، وتهدد مصالح الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا، التي وجدت نفسها مضطرة إلى الانجرار إلى ذلك الصراع ومراقبته والتعاون مع الدول الإقليمية الأخرى، مثل مصر والجزائر. كما أن الدور الخارجي في

حزب "تحالف القوى المدنية" المؤيد لعملية "الكرامة" في بنغازي، برعاية المخابرات المصرية في القاهرة، في وجود شخصيات ليبية أخرى مقيمة في القاهرة، من ضمنها وزير الخارجية الليبي في حكومة تسيير الأعمال محمد عبد العزيز، الذي أقام في مصر لعدة أشهر، للتنسيق ووضع الحلول والبدائل، خاصة بعد تراجع عملية "الكرامة" في بنغازي والهزيمة التي منيت بها قوات "الصاعقة"، أهم حليف للواء المتقاعد حفتر، وخسارتها لجميع معسكراتها بعد معارك دامت عشرة أيام⁽²⁶⁾.

وعلى الرغم من أن خطاب حفتر المعادي للإسلاميين اكتسب قبولاً بين بعض الميليشيات (بعد عملية «كرامة ليبيا» التي قادها)، إلا أن نتائجه كانت مخيبة للأمل، مما ساعد على اتساع رقعة الانقسامات في ليبيا، وتزايدت أيضاً الأنشطة المعارضة لحركته من قبل الحكومة الوطنية المحاصرة، التي لاتزال تحاول مواصلة أنشطتها وأعمالها، وإن كان من مواقع غير معلنة، وتعهدت أيضاً فرق عسكرية قوية في الجيش الوطني، وقادة ميليشيات إقليمية، وجماعات مسلحة محلية، مثل «أنصار الشريعة»، تعهدت جميعاً بكسر شوكة حفتر وحلفائه، ومني بهزائم ساحقة في عدة أيام⁽²⁷⁾.

وقد أخفقت قوات حفتر في اكتساح كتيبة شهداء 17 فبراير أو قوات أنصار الشريعة، وفي يوم 19 مايو الماضي استطاعت القوات المحلية في طرابلس صد توغل من قبل ميليشيات تتخذ من الزنتان مقرّاً لها، وقد أطلقت الجزائر عدة مبادرات للتخفيف من خطر عدم الاستقرار الليبي على حدودها،

متسائلًا متشككًا: "لماذا الإسلام السياسي الآن بعد الربيع العربي وليس قبله؟" (29).

لذلك فإن الدولة الليبية تمثل نموذجًا للأزمات الإقليمية التي ضربت المنطقة بعد الربيع العربي، بأزمة قبلية وأزمة حكم وأزمة هوية ودولة وطنية، تتداخل فيها أزمات عرقية للأمازيغ، وتتداخل مع دول الجوار العربي والإفريقي، كما أنها تتماشى مع الأجنادات الإقليمية المختلفة التي تصل حتى حدود الخليج العربي، كما تشهد البلاد تدهورًا أمينيًا أدى إلى تفتيتها وتصادم الدعوات للانفصال والكونفدرالية بناء على جهوية تهدف إلى السيطرة على الآبار النفطية في البلاد. كما أن الأزمة الليبية تتماشى مع أزمة الحكم التي تضرب المنطقة بعدم العثور بعد على التوليفة المناسبة لحكم بلاد العالم العربي التي ترزح تحت أنظمة سلطوية أخفق الربيع العربي حتى الآن في أن يخرج تريباقًا لها، بثورات مضادة أضاعت مكتسبات الشعوب التي بذلت دماءها من أجل نيل حريتها وإقامة أنظمة حكم عادلة تعطي الشعوب مزيدًا من السلطة والتحكم في مصائرها.

لذلك إذا استمر إخفاق الدولة الليبية في إنشاء حكومة مركزية قوية، وجيش وطني، ولملمة شتات البلاد، والسيطرة على الميليشيات بمختلف انتهاءاتها، وبناء الدولة، واستعادة الهوية الوطنية للدولة الليبية - فإنها من المتوقع أن تصدر المشكلات إلى دول الجوار بتداعيات إقليمية قد تفجر الأوضاع في حال حدوث عوامل اشتعال للمنطقة، مثل تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة وخروجه عن السيطرة في وقت ما، والذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع تظاهرات عارمة

الأزمة الليبية وعلى رأسه دولة قطر ودعمها للإسلاميين بوسائلها المادية والعسكرية والإعلامية فتح الساحة الليبية كساحة صراع للتنافس بين أجهزة المخابرات الإقليمية بدعم فصائل بعينها من أجل تدعيم مصالحها في إطار من صراع النماذج الجاري في المنطقة.

فهناك نموذج الإسلام السياسي الذي تدعمه كل من قطر وتركيا، وهو النموذج الذي تخشاه السعودية مخافة تصدير ذلك النموذج إليها، وعملت على إحباطه سواء في

الدولة الليبية تمثل نموذجًا للأزمات الإقليمية التي ضربت المنطقة بعد الربيع العربي، بأزمة قبلية وأزمة حكم وأزمة هوية ودولة وطنية

الدولة المصرية أو في الساحة السورية بدعمها للجيش السوري الحر، وعدم دعم الفصائل الإسلامية المسلحة هناك، والوضع ذاته على الساحة الليبية فقد ظلت السعودية مؤيدة لرئيس الوزراء الليبي الأسبق محمود جبريل ضد الفصائل والأحزاب الإسلامية في البلاد، وصرح جبريل من داخل السعودية في كلمة ألقاها في ندوة الإسلام السياسي بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات أن: "ثمة أكاديميات للتغيير أنشأها الغرب في أميركا وأوروبا، واحتضنت قطر بعض أفرعها، لأجل تمكين الشباب العربي من أدوات التواصل والتحرك بصورة تمكنهم من القدرة على إسقاط الأنظمة في بلدانهم، وعلى رغم ذلك الإعداد والتمكين من الغرب، فإن النتائج كانت مفاجئة حتى للغربيين أنفسهم"،

- Borderlands. Stratfor, MAR 19, 2014, on: <http://www.stratfor.com/sample/analysis/libyas-instability-threatens-regional-borderlands>
- 4- منصورية مخفي، "نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2011، على الرابط: <http://www.ifri.org/downloads/artmansouriaaljazeera.pdf>
- 5- التركيبة القبلية للسياسة الليبية تتحكم بمصير القذافي ومستقبل حكمه، العربية.نت، 23 فبراير 2011م، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/html/138922/23/02/articles/2011-06-23-france-intervenes-mali.html>
- 6- فرنسا تتدخل عسكرياً في مالي، يورونوز، 11/1/2013، على الرابط: <http://arabic.euronews.com/2013/01/11/france-pledges-military-aid-in-mali>
- 7- اليورانيوم خط أحمر للسياسة الفرنسية، جريدة الشروق المصرية، 26 مايو 2013، على الرابط: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26052013&id=fde3791b-07c827549bf2-437d-84a4-6cf9>
- 8- Libya's Instability Threatens Regional Borderlands. Stratfor, MAR 19, 2014, on: <http://www.stratfor.com/sample/analysis/libyas-instability-threatens-regional-borderlands>
- 9- تحليل: مصير القذافي بيد التركيبة القبلية للسياسة الليبية، جريدة "الاقتصادية" السعودية، على الرابط: http://www.aleqt.com/2011/02/24/article_508097.html
- 10- المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق، الجزء الأول، مركز "المزماة للدراسات والبحوث"، 19 يناير 2014، على الرابط: <http://www.almezmaah.com/ar/news-view-4127.html>
- 11- Stratfor, op. cit
- 12- ليبيا.. استمرار انضمام وحدات من الجيش لحفتر.. ورياسة الأركان تدعم الإخوان.. وأمريكا "محايدة".. والبرلمان ينعقد بفندق، جريدة الأهرام المصرية، 21 مايو 2014، على الرابط: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13494147/87>

من شأنها أن تقوض وضع الدولة المصرية على سبيل المثال، ولا سيما في ظل محاولات القوى الثورية لاستعادة الديمقراطية، وهو ما يمكن أن يسفر عن تحقق الكابوس الذي تخشى منه القاهرة، وهو انتقال مليشيات مسلحة إلى الداخل المصري عن طريق الحدود الليبية في حال تحول الصراع في مصر إلى صراع على الهوية الإسلامية.

حيث رشحت أنباء كشفتها تقارير استخباراتية أوروبية عن سيطرة عناصر مسلحة على 11 طائرة مدنية بمطار طرابلس الدولي، وملئها بالمتفجرات لتنفيذ هجمات جوية في عدد من الدول العربية، منها مصر والسعودية وتونس ودول خليجية أخرى، مثلما حدث في 11 سبتمبر 2011 بنيويورك وواشنطن، وهو ما يمكن أن يجعل تداعيات الأزمة الليبية على دول المنطقة خارج نطاق السيطرة، وتجعلها منصة إطلاق للهجمات المسلحة على الدول الراضية للربيع العربي، ولا سيما احتمالات التحام مقاتلي ليبيا بمقاتلي داعش في المشرق وتحويل المنطقة برمتها إلى ساحة حرب مفتوحة وفوهة بركان غير قابل للإخماد.

المصادر والمراجع:

- 1- CIA Fact Book, on: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html>
- 2- خالد عمر بن ققه، "مصير الجزائر ومصر.. إن قُسمت ليبيا"، جريدة الأهرام المصرية، 10 مارس 2014، على الرابط: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/267186.aspx>
- 3- برقة تحتفل ببدء تصدير النفط وزيدان يهدد بقصف ناقلة «كورية»، الحياة اللندنية، 8 مارس 2014.
- Libya's Instability Threatens Regional

